دراسة تقييمية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية

أ.د / عايشي كمال. جامعة باتنة 1

د/ زعلاني محمد. جامعة باتنة 1

الملخص :

شهد الاقتصاد العالمي حاليا جملة من التحولات شملت مختلف المجالات واتجهت في معظمها نحو المزيد من التحرر. ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمعزل عن التطورات العالمية التي تتسم بتنافسية عالية ومعولمة، باعتباره جزء لا يتجزأ عن هذا العالم. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري أن تعمل الجزائر على إيجاد موقع لها وسط هذه المنافسة القوية التي لا مكانة فيها للضعيف.

وباستخدام مؤشرات قياس تنافسية الصادرات الصناعية كمؤشر **التخصص لBALASSA** و **مؤشر التخصص الدولي لLAFAY** ، خلصت الدراسة، أن الاقتصاد الجزائري عموما والصادرات الصناعية خاصة مازالت تعاني من نقص في القدرة التنافسية أمام المنتجات والمؤسسات الأجنبية. وأن الدولة فيها لم تقم بالدور الفعال لدعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها .

وهذا يستلزم بالأساس تفعيل دور الدولة ، بحيث لا يقتصر على النظرة التقليدية للاستثمار في الأصول المادية من بنى تحتية ومباني ومعدات وتجهيزات، بل يتعدى إلى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعرفة ورأس المال البشري).

Résumé ;

L'économie mondiale a connu des mutations profondes qui ont touché tous les aspects et toutes les économies. Comme l'économie algérienne ne vit pas en autarcie, par conséquent les mutations caractérisées par une concurrence impitoyable ont une influence directe sur cette économie. De ce fait, il est devenu nécessaire que l'économie algérienne fait face à cette concurrence.

La recherche qu'on a menée en utilisant les critères de spécialisation de B. Balassa et de spécialisation internationale de Lafay montre que l'économie algérienne dans son ensemble et l'industrie en particulier

soufrent d'un manque de compétitivité vis-à-vis les produits et les entreprises étrangères et que l'état algérien a failli à son rôle.

En conclusion, la consolidation de la capacité de compétitivité passe non seulement par l'investissement dans les biens tangibles tels que les routes, les immeubles et les machines mais aussi dans les biens intangibles tels que le capitale humain

المقدمة :

اتسمت ساحة الاقتصاد العالمي ، خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين بجملة من التحولات والتغيرات شملت مختلف المجالات واتجهت في مجملها نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية ودعم المنافسة المحلية والدولية. واستجابة لكل هذه التحولات دخل العالم مرحلة جديدة من التطور ، الأمر الذي جعل الدول تقع تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي ، حيث سعت الى رفع قدرتها التنافسية واقتحام الأسواق العالمية سيما وأن المصادر التقليدية التنافسية كالميزة التنافسية والاعتماد على الموارد الطبيعية لم تعد بالأهمية ذاتها وبالفعالية نفسها كما كان في السابق ، مما جعل الاهتمام يتجه نحو مصادر جديدة للمنافسة تعرف بالمزايا النسبية المكتسبة . وأصبحت أنماط التنمية المستدامة لا ترتبط بكثافة رأس المال كما هو الحال بالنسبة لنماذج التنمية المتبعة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي خاصة بالنسبة للجزائر المعتمدة على الصناعات المصنعة كثيفة رأس المال وحسب ، بل نماذج التنمية الحالية يكمن في امتلاك المعارف والمعلومات والتكنولوجيات وارتفاع مستوى مهارات اليد العاملة والاهتمام بالصادرات كثيفة المعرفة كما هو الشأن بالنسبة للدول الصناعية التي صادراتها مكونة بنسبة كبيرة من المنتجات والخدمات ذات المعرف العالية . والجزائر كغيرها من الدول العربية والنامية تسعى من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يعتبر ضرورة ملحة أملتها التطورات العالمية ، الى تحقيق تنافسية عالية ومستديمة , وهو التحدي الذي تواجهه الجزائر لتفعيل اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي ,

مشكلة الدراسة : وعلى ضوء ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في أهمية القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في الأسواق الدولية في ظل العولمة التي تتسم بالانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي .وبالتالي فإن الدراسة في هذا المقال تحاول الاجابة على

التساؤلات التالية : **كيف يمكن للاقتصاد الجزائري والصناعة التحويلية خاصة من رفع قدرتها التنافسية في السوق المحلي والدولي في ظل الانفتاح الاقتصادي للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي ؟ وما هي المؤشرات الدالة على تقييمها ومعرفة الأسباب الكامنة وراء تراجع تنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى العالمي ؟ وكيف يمكن للجزائر النهوض بقدرتها التنافسية وتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي في ظل الزحم الهائل من المعطيات التي تؤهله؟**

الهدف من الدراسة : هذا المقال يهدف إلى محاولة إبراز تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وكيفية خلق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية . كما تحاول الدراسة الكشف عن الضغوطات المختلفة التي أفرزها التحول نحو التحرر الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويتم هذا بتطبيق مؤشرات الميزة التنافسية على بعض الصناعات التصديرية واستخلاص مدى تمتعها بميزة تنافسية في الأسواق الدولية ، أم أن هذه الصناعات مازالت حبيسة التنمية أحادية الجانب الذي أبقتها في حالة تبعية مطلقة للخارج في مجال إنتاج النفط والمواد الأولية الأخرى . بمعنى أن موضوع الدراسة يفتح فرصا كثيرة أمام الجزائر لتحسين أدائها وفي الوقت نفسه يبرز تحديات كبيرة لا بد من مواجهتها والتعامل معها ، وبذلك فإن أهمية التنافســـية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من السلبيات التي يخلفها.

منهجية التحليل: الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة ،والأدوات المستعملة تتمثل في أدوات الإحصاء الوصفي لتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة وإجراء المقارنة في حالة الضرورة . كما نستخدم الأسلوب الرياضي أحيانا خاصة المعادلات الرياضية لحساب مؤشرات تقييم التنافسية في الجزائر

وللإجابة على المشكلة المطروحة ودراسة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل هذه المتغيرات العالمية، وفي الأسواق الدولية، سوف نتناول في هذا المقال النقاط التالية :

1 – مفهوم التنافسية الدولية والميزة التنافسية وأنواعها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها.

2: دراسة تقييمية لتنافسية الاقتصاد الجزائري وموقع مؤشر التنافسية الجزائرية في التنافسية العالمية

3 :أداء التنافسية الصناعية في الجزائر(تطبيق مؤشرات التنافسية الدولية على بعض الصادرات الصناعية التحويلية)

1- مفهوم التنافسية الدولية والميزة التنافسية وأنواعها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها.

أولا–أهمية المنافسة الدولية :

أخذ موضوع تطوير القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حتى غدا في الوقت الراهن يحتل صدارة اهتمامات وأولويات مختلف دول العالم وخاصة النامية منها.

ويعزى ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج في الشركات والمؤسسات العالمية، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

وفي ظل هذه التطورات، أصبح من العسير لأية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا لما صاعب والعراقيل التي ستواجهها خاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال. لذلك أخذت الدول النامية تهيئ نفسها للتعامل مع هذه التطورات ومحاولة اللحاق والاستفادة من مزاياها والتقليل ما أمكن من سلبياتها، وذلك من خلال اللجوء إلى تبني البرامج والسياسات الإصلاحية الرامية إلى أعادة تأهيل وهيكلة اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

وتنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء و مستوى معيشة سكان المجتمع عن طريق خفض التكاليف والأسعار[2].

ثانيا– تعريف القدرة التنافسية والتنافسية الدولية :

ان التنافسية مفهوم في غاية الأهمية، ويختلف الكتاب حول تعريفه ومضمونه، وهذا بسبب تعقد مفهوم التنافسية مثله مثل المفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الأوجه المتعددة كالعولمة والتنمية....إضافة إلى تعدد المصطلحات المرتبطة بالتنافسية والتي تستدعي التوضيح.

يمكن وضع تعريف عام للقدرة التنافسية بأنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة. أما التعريف الذي يقدمه مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة فهو القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختيارات الأسواق الدولية وتضمن نمو متواصل ومتصاعد على مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل.[3]

وضمن هذا الإطار، فقد حدد أيضا تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تعريفا للقدرة التنافسية يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

وقد اعتمد هذا التقرير نموذجا لقياس مدى القدرة التنافسية للدول يستند إلى ثمانية عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استنادا إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية. وتتمثل هذه العوامل بمدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتطور الأسواق المالية، ونوعية البنية التحتية، ونوعية التكنولوجية، ونوعية الإدارة في قطاع الأعمال، ومرونة سوق العمل ونوعية المؤسسات القضائية والسياسية[4]..

ومن الواضح حتى الآن أن هذه المفاهيم للتنافسية الدولية ترتبط بالسياسة الاقتصادية للدولة من جهة وتربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، يتضح أن التنافسية تعني قدرة الدولة والمؤسسات (بشرط حرية وعدالة السوق) على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل اختبار المنافسة الدولية والاستمرار في المحافظة على الدخل الحقيقي لمواطنيها والتوسع فيه.

الميزة التنافسية الصناعية :

يشير بورتر إلى أن الدولة يمكن أن تكون منافسا عالميا في صناعة معينة، أو مجموعة من الصناعات، ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات كما أوضح بورتر أن مفهوم

الميزة التنافسية للصناعة تعني قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر في الإنتاجية في الصناعة، فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما.[5]

ولقد تعددت الدراسات، التي توضح أن التخصص الدولي والميزة النسبية لم تعد ساكنة كما افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك، بل تتغير بمرور الزمن، نتيجة لتراكم رأس المال المادي ورأس المال البشـــري، وتعقد وتقدم تكنولوجيا عبر الزمن، مما يؤدي إلى فقد الدول الأكثر تقدما لميزتها التنافسية في المنتجات ذات النسبية لاستخدام العمالة غير الماهرة، والرخيصة تنتقل بدلا منها إلى إنتاج المنتجات التي تتطلب المزيد من رأس المال، والعمالة الماهرة، التكنولوجيا الأكثر تقدما.

من ذلك يتضح أن الميزة النسبية ديناميكية، وأن نمط التخصص الدولي يتغير، وأن الوفرة النسبية للموارد تتغير، كما تتغير التكنولوجيا، واحتياجات السوق.

مما سبق يتضح عدم ملاءمة مصطلح الميزة النسبية، وفي الأنسب هو مصطلح الميزة النسبية الديناميكية، أو الميزة التنافسية. وحسب الاقتصادي مايكل بورتر(Michael Porter) صاحب نظرية الميزة التنافسية، أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، لذا وضع نموذجا لقياس القدرة التنافسية يستند إلى الأسس الجزيئية، ولكي تحقق المشاريع نجاحها التنافسي ينبغي أن تمتلك ميزة تنافسية إما في شكل نفقات أقل، أو في القدرة على تقديم منتجات متمايزة، مع القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بهذه المزايا [6].

وحسب توضيح إحدى الدراسات، تعتبر المنشاة أو الصناعة ذات قدرة تنافسية (أي تتمتع بميزة تنافسية) إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن، والتغلب على المتنافسين في سوق معين، أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار، بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار وتحمل الخسائر.[7] في حين يستند نموذج القدرة التنافسية المعتمد من قبل تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكلية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول.

كما يمكن القول إن مفهوم الميزة التنافسية أكثر شمولا على المستوى الجزئي، حيث أنه يشمل ضمنيا مفهوم الميزة التنافسية للمشروع، القائمة على العديد من المؤشرات مثل القدرة

على التـ صدير، وتلبية حاجة الـ سوق إلى التغيير، وكفاءة ا ستخدام الموارد في الإنتاج، وزيادة الإنتاجية وارتباط ذلك بالزمن، والقدرة على التطوير في الزمن.

وخلا صة القول : أن القدرة التنافسية للدولة لا تعتمد على مقدار ما تمتلكه الدولة من أ صول وثروات وموارد طبيعية، بقدر ما تعتمد على قدرة الدولة على كفاءة ا ستخدام القدر المتاح منها حتى لو كان ضئيلا.

ثالثا– مناهج قياس التنافســـية الدولية : قدمت أدبيات التجارة عدة إســـهامات تتعلق بكيفية قياس التنافسية الدولية، وفيما يلي أهم هذه القياسات :

1- مؤشر الميزة النسبية :

يقاس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة الآتية[8]

$$RCAI(I,W)=[XJ(I,W)/TX(I,W)]/[XJ(W,W)/TX(W,W)]$$

وتشير رموز المعادلة إلى ما يلي :

$RCAI(I,W)$=مؤشر الميزة النسبية لصادرات الدولة I الى العالم الخارجي W.

$XJ(I,W)$ = تشير إلى صادرات الدولة من السلعة J إلى العالم الخارجي (W).

$XJ(W,W)$= تمثل صادرات العالم من السلعة (J) إلى نفس الأسواق.

$TX(I,W)$= تعبر عن إجمالي الصادرات السلعية من الدولة (I).

$TX(W,W)$= تشير إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية.

ودلالة هذا المؤ شر أنه في حالة الحـ صول على قيمة أكبر من الواحد الـ صحيح، دل ذلك على تمتع هذا النشاط بميزة نسبية، والعكس صحيح.

ويهدف هذا المؤ شر وجميع الـ صيغ التي عرفها إلى تحديد الميزة النـ سبية للدولة تجاه العالم الخارجي، وأن الصيغ التي يشهدها هذا المؤشر يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : [9]

الأولى : تشـــمل كافة المؤشـــرات التي تعتمد على بيانات : الإنتاج والاســـتهلاك و التجارة الخارجية، بهدف قياس الميزة النسبية للدولة.

الثانية : وهي تـ شمل كافة المؤ شرات التي تعتمد على بيانات التجارة الخارجية فقط والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي : مؤ شرات تعتمد على بيانات الصادرات فقط – مؤ شرات تعتمد على بيانات كل من الصـــادرات والواردات – مؤشـــرات التي تجمع بين مؤشـــرات النوعين

السابقين، حيث اعتبر الأداء الفعلي للتجارة أكثر دلالة على هذا المؤشر من استعمال مصطلح الميزة التنافسية لما لهذا المصطلح من دلالة ديناميكية أكثر لاحتوائه على كافة العوامل السعرية وغير السعرية.

2 – مؤشر أولوية التصدير :

من المسلم به أن السعي نحو زيادة الصادرات من سلعة أو مجموعة سلعية معينة يتطلب زيادة الواردات من بعض مستلزمات الإنتاج المباشرة وغير المباشرة اللازمة لهذه السلعة، أو زيادة المستخدم من بعض المستلزمات المحلية القابلة للتصدير. فإن كان الهدف للدولة هو زيادة عائداتها من العملة الصعبة، يجب عليها أن تزيد في أنشطتها التصديرية التي تحتاج إلى أقل قدر ممكن من المستلزمات المستوردة أو المستلزمات القابلة للتصدير.

وتستخدم الصيغة التالية في حساب هذا المؤشر : [10]

$$EP = [(Li+Lx)/X]*100$$

حيث تشير رموز المعادلة الى :

EP =مؤشر أولوية التصدير

Li = قيمة المستلزمات المستوردة

Lx = قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير

X = قيمة صادرات السلعة

وكلما ارتفعت هذه النسبة عن 100% كلما دل ذلك على تناقص أهمية هذه السلعة في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي، والعكس صحيح. ثم يتم بعد ذلك ترتيب السلع بحيث تعطى السلعة درجة أعلى على سلم أولويات التصدير كلما انخفضت قيمة المؤشر الخاص بها.

2- دراسة تقييمية لتنافسية الاقتصاد الجزائري وموقع مؤشر التنافسية الجزائرية في التنافسية العالمية:

وبعيدا عن الجدل الدائر بين الاقتصاديين حول المفاهيم المتعددة، والمؤشرات الكثيرة للتنافسية الدولية، من الأهمية بمكان أن نحلل مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على كسب ميزات

تنافسية والشروط اللازمة لذلك حتى يكون على استعداد لمسايرة عولمة النشاط الاقتصادي، خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الطرف الأوروبي والاستعدادات الحثيثة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما تقتضيه من تحرير للتجارة، واكتساب الاقتصاد الوطني قدرة على مجابهة المنافسة الأجنبية كما تؤهله للنفاذ إلى الأسواق الدولية.

وعليه حتى يتم تقييم التنافسية الوطنية لاقتصاد الجزائر، يجب عمل دراسة مقارنة مع بعض دول العالم بحسب المعايير الدولية. ويرتكز التحليل على مؤشر التنافسية العالمي الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي لسنتي2009-2010 و2010-2011،والذي يوضح مؤشر وترتيب هذه الدول في مؤشر التنافسية الإجمالية ، وهذا حسب بيانات الجدول التالي:

جدول رقم 1 :مؤشر وترتيب الدول في مؤشر التنافسية الاجمالية

مؤشر التنافسية الإجمالية 2010-2011من 139 دولة		الدولة	ترتيب التقرير 2009-2010 133دولة	فـــرق الأداء خلال العامين
الترتيب	المؤشر			
1	5.63	سويسرا	1	
2	5.56	السويد	4	2+
3	5.48	سنغفورة	3	
4	5.43	الولايات المتحدة الأمريكية	2	2-
5	5.39	ألمانيا	7	2+
6	5.37	اليابان	6	
17	5.10	قطر	22	5+
23	4.92	نيوزيلاندا	20	2-
81	4.00	مصر	70	11-
75	4.08	المغرب	73	2-
86	3.96	الجزائر	83	3-
87	3.95	الأرجنتين	86	1-

Source: world Economic Forum ,Global Competitiveness Report 2010-2011,p15,

من الجدول السابق وحسب آخر تقرير التنافسية العالمي الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2010-2011، نجد أن ا سويسرا تصدرت الترتيب العام وتقدم كل من السويد (2) و سنغافورة (3) على الولايات المتحدة التي تراجعت مرتبتين عن العام الما ضي لتـ صل إلى المرتبة الرابعة ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصاد الكلي على مدار السنين الماضية واستمرار المخاوف بشـــأن أســـواقها المالية، حيث تأتي كل من ألمانيا واليابان وفنلندا وهولندا والدا نمارك

وكندا على التوالي المراتب الأخرى ضمن مجموعة الدول العشرة الأولى حسب مؤ شر التنافسية العالمي Global Competitiveness) (Index.

وفيما يتعلق بترتيب دول ال شرق الأو سط وشمال إفريقيا ، جاءت قطر في المرتبة الأولى حيث احتلت المركز السابع عشر عالميا ، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز 21 والإمارات في المركز 25 ، وعلى صعيد دول أفريقيا ، جاءت تونس في المركز الأول بالمركز 32 عالميا. أما الجزائر فقد أو ضح التقرير تراجع مرتبتها التنافـ سية الى المرتبة 86 من بين 139 دولة مقارنة مع المرتبة 83 من بين 133 دولة العام الماضي ، أي تراجعها 3 مراتب .

وتحتل الجزائر المرتبة 14 من بين 18 دولة التي تمثل مجموعة دول الشـــرق الأوســـط وشمال إفريقيا. وهذا ما يشير ضعف التنافسية في الجزائر بسبب الأداء الضعيف للاقتصاد الجزائري عموما مما سبب تدني الأداء ح سب بعض المحاور الأ سا سية كمؤ شر محفزات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور.

إضافة لما سبق ، فإن التقرير يرتكز على مفهوم يعتبر التنافسية أنها مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة، ويقيس تقرير التنافسية قدرة دولة ما وشركاتها على المنافسة في الأسواق العالمية ، من خلال تقويم المؤسسات التي يرتكز عليها الاقتصاد والبنى التحتية والسياسات الاقتصادية المنتهجة، والأنظمة التعليمية والصحية ، وقدرة الدولة على الابتكار إضافة إلى مدى تطور الأسواق المحلية وممارسات الشركات المحلية وهي العناصر التي تعد بمثابة مؤشرات يتم الاعتماد عليها لتحديد تنافسية اقتصاد دولة من الدول . ويتكون المؤشر من ثلاثة مجموعات أساسية وهي : المتطلبات الأساسية ، ومحفزات الكفاءة ، ومجموعة عوامل الابتكار والتطور . وهذه المجموعات تصنف إلى أثنى عشرة محورا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2 : مرتبة الجزائر في المحاور الرئيسية في تقرير التنافسية العالمي للعامين 2009-2010و2010-2011

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2009-2010	مرتبة الجزائر حسب تقرير2010-2011	فرق الأداء
المجموعة الأولى :المتطلبات الأساسية	61	80	19-
المحور الأول: المؤسسات	115	98	
المحور الثاني : البنية التحتية	99	87	
المحور الثالث:بيئة الاقتصـــاد الكلي	2	57	

	المحور الرابع:الصـــحة والتعليم الأساسي	77	77	
المجموعة الثانية:محفزات الكفاءة		117	107	
	المحور ا لخامس:التعليم ا لعالي والتدريب	102	98	
	المحور السادس:كفاءة السوق	126	126	
	المحور الســـابع:كفاءة ســـوق العمل	127	123	
	المحور ا لثامن:تطور الأســـواق المالية	132	135	
المحور التاسع::الجاهزية التكنولوجية		123	106	
المحور العاشر:حجم السوق		51	50	
المجموعة الثالثة :عوامل الابتكار والتطور		122	108	
	المحور ا لحادي عشـــر: مدى تطور بيئة الأعمال	121	108	
	المحور الثاني عشر:الابتكار	114	107	

Source :- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2009-2010, Geneva, Switzerland 2009 ,p 14-19.

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report2010-2011,pp15-22

يظهر الجدول كيف أن أداء الجزائر يختلف من متغير إلى آخر ويؤثر على الموقف التنافسي لكل منها، فبالنسبة لمحور المتطلبات الأساسية احتلت الجزائر المرتبة 80 خلال 2010-2011 بعد أن احتلت المرتبة 61 عالميا في 2009-2010 أي تراجع 19 مرتبة حسب هذه المجموعة . ويعزى هذا التراجع خاصة إلى نوعية المنشآت وضعف البني التحتية التي ما تزال متواضعة ، على الرغم من الاستثمارات والمبالغ المالية التي استفادت منها هذه القطاعات خلال مخططي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي للسنوات العشر الأخيرة، ، حيث تم تصنيف الجزائر في المرتبة 66 بخصوص نوعية الطرق ، والمرتبة 65 بخصوص نوعية شبكة السكك الحديدية ، فيما عرفت نوعية المنشآت المينائية تدهورا خطيرا تسبب في وضع الجزائر في المرتبة 115 عالميا ، وهو الوضع الذي لا يختلف كثيرا عن حالة المطارات ومنشآت النقل الجوي السيئة ، حيث حلت الجزائر في المرتبة 98 عالميا , وأكد التقرير أن أحسن مؤشر حققته الجزائر هو احتلالها المرتبة 2 في بيئة الاقتصاد الكلي بسب

الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية التي شاهدتها الجزائر نظرا لارتفاع أسعار النفط مما أنعكس إيجابيا في مجال المديونية الخارجية ، التي انخفضت إلى 400 مليون دولار فقط عام 2010.

أما المحور عوامل تعزيز الفعالية فقد صنفت الجزائر في المرتبة 107بعد أن صنفت في المرتبة 117 خلال 2009 ،. ويرجع هذا إلى احتلالها مراتب غير مجدية في مجال التعليم العالي وكفاءة السوق.وعن المحور الثالث المتعلق بعوامل تعزيز التطور والابتكار ، حيث يعتبر أسوأ تصنيف بالنسبة للجزائر ، حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة ، وهي وضعية لا تختلف كثيرا عن وضعية النظام البنكي والمصرفي الجزائري ، الذي يواصل تقهقره من سنة لأخرى ، رغم الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة خاصة منذ سنة 2002. ولم يكن تصنيف الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا أحسن حالا عن سابقيه ، حيث حلت الجزائر في المرتبة 129.

وسمحت المؤشرات المذكورة بوضع الجزائر من بين مجموعة الدول التي لم تتمكن من تحقيق قدرة تنافسية مقبولة، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 11 عربيا . وهذا يوحي بصعوبة تحقيق أداء متميز وتنافسي للاقتصاد الجزائري.

ويعزى هذا التدني لمؤشر التنافسية في الجزائر الى ما يلي [11]:

1- تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات، والتي تعكس مدى ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص، وزيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي سينعكس على ارتفاع القدرة التنافسية للدولة إذا ما تم رفع درجة كفاءة البنية الأساسية التي ستضمن تحقيق التنمية المستديمة[12].

2 – عدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال : وهي تعبر عن عدم قدرة الوحدات الاقتصادية الخاصة خاصة على الاستجابة للفرص السوقية الجديدة بشكل فعال يتصف بالمرونة. ومن أجل رفع الكفاءة الإدارية للقطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للعمل، يجب صياغة وتنفيذ إستراتيجية تنافسية تمكنها من النفاذ إلى الأسواق العالمية، وترفع معدلات النمو الاقتصادي.

3 – التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي : ويشير ذلك إلى التدخل المكثف للدولة وارتفاع درجة تغلغلها في الاقتصاد القومي، وهذا يتناقض مع قواعد اقتصاد السوق. وما يمكن ذكره في هذا السياق أن الحكومة تستطيع من خلال طبيعة ومحتوى سياستها، أن تدعم أو تضر بالتنافسية القومية، ويعتقد أن الدول ذات المستويات المنخفضة من الإنفاق الحكومي والضرائب سوف تنمو بشكل يفوق الدول ذات المستويات المرتفعة من التدخل في الحياة الاقتصادية.

4 – صعوبة اقتحام الأسواق الخارجية في مجال الصادرات خارج المحروقات : وهذا يفسر بتدني درجة انفتاح الاقتصاد القومي من حيث الصادرات الصناعية، بسبب عدم تنويعها واختلال هيكل الصادرات الجزائرية، والذي يمكن إرجاعه إلى الضعف الهيكلي للصناعة الجزائرية.

5– ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية : بسبب عدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة.

6 – التأخر في الجهاز الإداري وشيوع الفساد والبيروقراطية فيها.

7– تدني الإنتاجية وتراجع الاستثمار.

8– هيمنة صناعة النفط ومشتقاته في الصادرات والاقتصاد.

9– ضعف استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة.

10– معدلات الأمية المرتفعة.

11– تدني نوعية التعليم.

12– ضعف علاقة التعليم بسوق العمل، وتدني العائد على التعليم وارتفاع معدلات البطالة.

وعموما يمثل تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات وعدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسن التنافسية الجارية في الجزائر. كما أن هوة الفجوة في مجال البنية التحتية مؤشر يعبر عن الصعوبة التي تجدها الجزائر في رفع قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية.بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر لا تعتمد على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها، كما أنها تركز في صادراتها على سلع غير ديناميكية ينخفض الطلب العالمي عليها ولا تتأقلم مع تغيرات الطلب. و لم تستطيع الجزائر أيضا زيادة تخصصها في إنتاج السلع التي تصدرها، وفي بعض الأحيان تخسر أسواقا في سلع من المفترض أن تمتلك فيها ميزات نسبية.

3- أداء التنافسية الصناعية في الجزائر(تطبيق مؤشرات التنافسية الدولية على بعض الصادرات الصناعية)

إن مؤشر أداء التنافسية الصناعية يقيس قدرة البلد الإنتاجية والتصديرية من المنتجات الصناعية التي يمكن بواسطتها منافسة المنتجات الأجنبية في الداخل والخارج.ومن الصعوبة بمكان إيجاد مؤشر وحيد يجمع بين مواصفات المنتج الواحد.

وهذا المؤشر يرتكز على أربعة مؤشرات أساسية لتقييم الصناعة وهي[13] :

1-القيمة المضافة الصناعية /لكل ساكن : يقيس هذا المؤشر آليا تنافسية النشاط الصناعي، باعتبار أن كل إنتاج جميع الدول متكامل ومعرض للمنافسة الدولية.

2-صادرات المواد الصناعية /فرد

3-نصيب النشاطات الصناعية ذات المرونة التكنولوجية المتوسطة والقوية في القيمة المضافة.

4-نصيب المنتجات ذات المرونة التكنولوجية المتوسطة والقوية في السلع المصدرة.

ولمعرفة أداء التنافسية الصناعية الدولية للجزائر مقارنة بالتنافسية الدولية في باقي دول العالم، نعتمد على بيانات الجدول التالي :

حيث يتضح أن ترتيب التنافسية الصناعية الدولية أظهر أن الدول المتقدمة في المراتب الأولى، ثم الدول الناشئة في متوسط الترتيب، وأخيرا الدول النامية ذات الدخول المنخفضة. ويبدو أن سنغافورة حسنت من مؤشر تنافسيتها الصناعية خلال الفترة(2000- 2005)، إذ أحتلت الرتبة 01 مما يشير إلى تحسن الأداء الصناعي لها ورفع القدرة التنافسية لمنتجاتها.

وبالنسبة للجزائر فتراجع ترتيبها في التنافسية الصناعية الدولية من الرتبة 118 في عام 2000 إلى المركز 120 في 2005، واحتلت المركز ما قبل الأخير بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد اليمن.

جدول رقم 3: ترتيب دول العالم في مجال مؤشر تقييم التنافسية الصناعية خلال 2000و2005

الترتيب			المؤشر	
2005	2000	الدولة	2005	2000
1	1	سنغافورة	0.890	0.887
4	4	سويسرا	0.659	0.653
2	2	ايرلندا	0.698	0.778
3	3	اليابان	0.678	0.694
6	6	ألمانيا	0.602	0.586

11	9	الولايات المتحدة	0.533	0.558
16	13	ماليزيا	0474	0.509
47	70	قطر	0268	0215
49	52	تونس	0.263	0.264
57	61	المغرب	0.242	0.238
120	118	الجزائر	00.0639	0.083
122	122	أثيوبيا	0.035	0.044

Source : Evaluation Comparatives des performances industrielles ,Banque mondiale2006, p49

ويرجع السبب في ضعف القدرة التنافسية الصناعية للجزائر إلى عدم تمكنها من عصرنه بنيتها التكنولوجية وصادراتها. وتتمثل أهم سمات التي يبرزها هذا المؤشر بالنسبة للجزائر[14] :

* التدني العام في الكفاءة التقنية لقطاع الصناعة التحويلية بالخصوص بين عامي 2000و2010.

* المستوى المتدني للكفاءة التوظيفية في الصناعات المختلفة، مما يدل على سوء الإدارة الاقتصادية في القطاع الصناعي في الجزائر.

* يتميز القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر بعدم وجود ظاهرة التركز الصناعي، حيث نجد أن معامل التركز لا يتجاوز 0.1(أو10%) مما يدل على عدم تنوع وتوازن القطاع الصناعي.

* هناك إجراءات وقوانين كثيرة تضعف القدرة التنافسية في الجزائر مثل الحماية الجمركية، نقص الحوافز، الاحتكارات الحكومية، التراخيص، الوكالات وحظر الشركات الأجنبية.

كما لم تكن الميزة التنافسية بشقيها : تحسين الجودة والسعر التنافسي أبدا من اهتمامات صانعي القرار ولا م سيري الـ صناعة الجزائرية. فمنذ الا ستقلال الى بداية الت سعينات من القرن الماضي كان الاهتمام موجها نحو الكم، لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الجزائري. فخلال هذه الفترة كانت المؤ سـ سة الجزائرية تتمتع بحماية كاملة من طرف الدولة، و لم تكن تواجه أي شكل من أشكال المنافسة ولا عدم قبول منتجاتها.

و مع التوجه نحو اقتصاد السوق، ومع تحرير الاقتصاد وانفتاحه على الساحة الدولية، واجهت الـ صناعة الجزائرية تحديات كبيرة أهمها حدة المنافـ سة المحلية والأجنبية مما أثر على أداء تنافسيتها محليا ودوليا واستمرارها حاليا. ولتوضيح ذلك لجأت الدراسة إلى الاعتماد على بعض مؤشرات التنافسية الدولية وتطبيقها على بعض الصناعات التصديرية في الجزائر.

1- مؤشر نسبة صافي التجارة في كل منتج إلى إجمالي صادرات و واردات البلد .وإذا كان المؤشر موجب ، فإنه يشير إلى أن البلد المعني يتميز بتنافسية في ذلك المنتج .

مؤشر صافي التجارة $=X_i-M_i$ / **X+M** حيث X_i:يمثل صادرات منتج معين للبلد ، M_i :واردات نفس المنتج.

X+M :إجمالي صادرات و واردات البلد

2- مؤشر الميزة التنافسية أو مؤشر التخصص لBALASSA[15]: ، حيث يعادل هذا المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم . وعندما يكون المؤشر أعلى من الواحد ، فيدل على أن للبلد ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج,

$$Bal_i^j = \frac{\frac{X_i^j}{\sum_i X_i^j}}{\frac{\sum_j X_i^j}{\sum_i \sum_j X_i^j}} \geq 0$$

3- مؤشر التخصص الدولي (LAFAY) : ويعادل هذا المؤشر الفرق بين الميزان التجاري المعدل لمنتج معين وإجمالي الميزان التجاري للبلد، مضروبا في نسبة التجارة في ذلك المنتج إلى إجمالي تجارة البلد. وعندما يكون المؤشر موجبا، فيدل على أن للبلد ميزة نسبية في ذلك المنتج . وكلما كانت قيمة المؤشر عالية ، كلما دل ذلك على أ،ن درجة تخصص البلد في منتج مرتفعة. وهكذا فإن المساهمة في التوازن على المنتج K :CSk هو:

$$CSk = \{(x_k-M_k)-((X-M)*(x_k+M_k)/(X+M))\}$$

X :إجمالي الصادرات للبلد ، M: إجمالي الواردات للبلد

x_k : صادرات المنتج k ، M_k : واردت المنتج k ، xk – Mk. :الرصيد الفعلي للمنتج k

$(X-M)*(x_k+M_k)/(X+M)$: الرصيد النظري للمنتج k.

إذن مؤشر Lafay (1987) : يعبرعن توفر أو عدم توفر ميزة مقارنة لمنتج معين الذي يرجع إلى نتائج الفجوة الإيجابية (أو السلبية) بين الرصيد الفعلي والنظري لتوازن التوزيع المتساوي.

وفي ضوء ذلك فإن قياس تنافسية الصادرات بصورة أدق يتطلب الأخذ بالمؤشرات السابقة لقياس قدرة السلع المصنعة على النفاذ إلى الأسواق العالمية ، وبيانات الجدول التالي توضح نتائج التنافسية الصناعية وفق المؤشرات السالفة الذكر,

جدول رقم (4) أداء التنافسية الصناعية في الجزائر لبعض الصادرات الصناعية حسب مؤشرات التنافسية

بعض المنتجات الصناعية	قيمة الصادرات بالمليون دولار	نسبتها في الصادرات العالمية	الترتيب في الصادرات العالمية 2009	مؤشر صافي التجارة X-M/X+M	مؤشر BALASSA RCA	مؤشر LAFAY
مجموع الصادرات	45 193 920	0,4	48	7.0		
الوقود المعني وزيوت ومنتجات التقطير	44 443 036	2,5	12	97.6	7.0	48
كيماويات غير عضوية	194 488	0,2	51	-0.4	0.7	0
الحديد والصلب	105 003	0	77	-92	0.1	3-
كيماويات عضوية	53 680	0	67	-66."	0.1	0
الزنك ومنتجاته	36 764	0,4	35	77.8	1.1	0
منتجات مطاطية	12 837	0	85	-93.3	00	0
منتجات جللدية	12 276	0,1	73	-	0.2	0
آلات ومعدات كهربائية	5 010	0	151	-99	0.0	-4
االفلين	3 780	0,3	18	72.6	1.0	0
منتجات حديدية وصلب وحديد الزهر	3 032	0	132	-99.9	0.0	-6
منتجات اليمينيوم	2 925	0	119	-97	0.0	0
منتجات صيدلانية	2 626	0	117	-99.7	0.0	-2
الورق	2 611	0	120	-98.9	0.0	-1
منتجات اسمنتية	1 851	0	88	-97.7	0,0	0
سيارات ومعدات ميكانيكية أخرى	1 568	0	155	-99.7	0.0	-6

أسمدة	144	0	120	-99.7	0.0	0
الملابس الجاهزة	97	0	172	-99.9	0.0	0
أجهزة اليكترونية	5016	0.01	146	-99.7	0.0	0

المصدر: المركز الدولي للتجارة ، المنظمة العامة للتجارة ، قاعدة المعلومات ، ديسمبر 2010

استنادا إلى بيانات الجدول السابق ، ووفق البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للجزائر في عام 2009، يمكن استقصاء مدى تنافسية المنتجات المختارة باستخدام أولا مؤشر نسبة صافي تجارة الجزائر في تلك المنتجات فإذا كان هذا المؤشر موجبا ، فإنه يشير الى أن الجزائر تتميز بتنافسية في ذلك المنتج , ويتبين من الجدول السابق ، أن الجزائر تتميز بتنافسية في منتجات الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 97.6مما يؤكد أن صادرات الجزائر تعتمد بصورة كلية على المحروقات وأن للجزائر ميزة نسبية كبيرة في هذا المنتوج . كما أن مؤشرات التخصص الدولي سواء مؤشر بلاسا أو مؤشر لافاي يؤكدان هذه الميزة التنافسية للجزائرية في مجال النفط . كما يتبين من المؤشرات السابقة أن للجزائر ميزة تنافسية في منتجات الزنك (77.8 بالنسبة لمؤشر صافي التجارة ، و1.1 لمؤشر BALASS)، وأيضا للجزائر ميزة تنافسية في الفلين ومشتقاته.

ونظرا للطبيعة الديناميكية للتنافسية فأن قيمة مؤشر لافاي شهدت تغيرات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة ولكن لم ترقى الى الميزة التنافسية في الكثير من المنتجات خاصة فيما يتعلق بالكيماويات والأسمدة وصناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية بسبب المنافسة الحادة من طرف المنتجات الأجنبية بعد انفتاح السوق الجزائري على المنتج الأجنبي. إضافة الى ما تشهده هذه الصناعات من إعادة هيكلة وخوصصة ، مما أدى الى توقف العديد من الشركات الحكومية وتراجع الإنتاج في أغلبها. فحسب التقرير الأخير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الإفريقي للتنمية حول الجزائر ، فقدت صناعات القطاع الحكومي منذ عام 1988 أزيد من 80% من قدرتها الإنتاجية , وتواجه القطاع الخاص الصناعي أيضا معوقات أهمها المنافسة الأجنبية وقلة الحصول على التمويل وبيئة أعمال غير ملائمة وقلة في الموارد البشرية المؤهلة ونقص في المعرفة الفنية [16]. وشكلت هذه العوائق حاجزا أمام القطاع الخلص الصناعي الخاص لتحقيق استثمارات هامة تمكنه من أخذ زمام المبادرة وتحسين نتافسيته.

4- مؤشر أداء تنافسية الصادرات :

نتناول في هذا السياق ثلاثة مؤشرات مختارة في ضوء البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات الصادرات الصناعية الجزائرية [17]:

أ- مؤشر التنوع :يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها ، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية . ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 ، بحيث كلما اقترب المؤشر مت صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى ، وعندما يصل المؤشر الى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية .

ب- مؤشر التركز :يقابل مؤشر التنوع ويقيس درجة تركز الصادرات السلع الرئيسية في اجمالي الصادرات الوطنية ، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1، وترمز 1 الى تركز تام للصادرات الوطنية .

ت- مؤشر كفاءة التجارة :وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية ، مثل متوسط نصيب الفرد للصادرات ، الحصة السوقية ، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية . ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة الى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة ، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة ، وذلك بالنسبة ل14 مجموعة سلعية رئيسية.

فحسب احصائيات مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد لعام 2009 ، نجد :

- أن مؤشر التنوع للصادرات الجزائرية قد انخفض في عام 2007 مقارنة بالعام 2004 من 0.870 الى 0.841 ، مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية . غير أن هذا المؤشر تقريبي نظرا لأنه أحتسب على أساس مجموعة سلعية رئيسية لا تعكس التنوع في عدد السلع المصدرة.
- وفيما يتعلق بمؤشر التركز الذي يقابل مؤشر التنوع ويقيس درجة تركز صادرات المجموعات السلعية في اجمالي الصادرات الوطنية ، فقد ارتفع هذا المؤشر لعام 2007 مقارنة بالعام 2004 من 0.980 الى 0.982 وأنه في ضوء الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية لصادراتها النفطية

نتيجة لارتفاع أسعار النفط العامية ، فقد يخفي هذا المؤشر التطورات التي طرأت على درجة تنوع الصادرات في السلع غير النفطية .

- ومن جانب أخر، يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات الجزائرية للمجموعات السلعية ، وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة ، الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الجزائر الى الأسواق العالمية . ويتضمن هذا المؤشر ترتيبا للدول المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية وهي المنتجات الزراعية ، الأغذية المصنعة ، المنسوجات ، الملابس الجاهزة، المنتجات المعدنية ، الالكترونات والمنتجات الجلدية. والجدول رقم 5 يوضح ذلك:

جدول رقم5 يبين ترتيب تنافسية بعض الصادرات السلعية للجزائر في مؤشر كفاءة التجارة لعام 2009

المنتوج	المنتجات الزراعية	المنتجات الغذائية	المنسوجات والغزل	المنتجات الجلدية	المنتجات المعدنية	الالكترونيات	الملابس الجاهزة
قيمة الصادرات مليون دولار	49	41	_	14	230	2	-
الحصة من صادرات العالم(%)	0.01	0.01	-	0.01	0.02	0.03	-
ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	173	130	-	145	126	69	-

ألمصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية ، مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد 2010 ، ص 230 : www.trademap.org

من الجدول يتضح أن الجزائر تحتل المرتبة 173 بالنسبة للمنتجات الزراعية من مجموع 184 دولة وهذا ما يشير الى الانعدام التقريبي لصادرات الجزائر لهذا الصنف السلعي ، في حين تحتل سوريا المرتبة الأولى عربيا و27 عالميا في مؤشر كفاءة التجارة.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة ، تحتل الجزائر المرتبة 130 عالميا وما قبل الأخيرة عربيا ، في حين يحتل المغرب المرتبة الأولى عربيا و50 عالميا .أما بالنسبة للمنسوجات فحصتها في اجمالي الصادرات العالمية منعدمة وتحتل المرتبة الأخيرة . ونفس الشيء يذكر بالنسبة للمنتجات الجلدية ، بسبب المنافسة القوية للمنتوجات الأجنبية محليا ودوليا. وربما الالكترونات

الصنف السلعي الوحيد بالنسبة للجزائر في مؤشر كفاءة التجارة الذي لها ترتيب أقل عالميا مقارنة بالأصناف السلعية الأخرى .

وهكذا تبقى أداء الصادرات الصناعية في الجزائر ضعيفة و لم يكن هناك تنويع في الصادرات الجزائرية وتبقى حبيسة التطور أحادي الجانب الذي يعتمد أساسا على المحروقات.ويفسر هذا بالأداء الضعيف للصناعة التحويلية التي تساهم فقط بنسبة 4% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 ولا تساهم إلا بنسبة 0.4% في الصادرات الجزائرية. وما تجدر الإشارة إليه أن كل الأنشطة التابعة للصناعة التحويلية حققت عجزا دائما في ميزانها التجاري ، وأن المصدر الأساسي لهذا العجز يأتي من تزايد في الواردات من المواد الأولية والاستهلاكيات الوسيطة وسلع التجهيز الخاصة لاستمرار العملية الإنتاجية في هذه الصناعات ، ناهيك عن اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات ، حيث يلاحظ تدني صادراتها.

الخاتمة:

وبعد تقييم الدراسة للاقتصاد الجزائري وتشخيص وضعه التنافسي ، يبدو أنه لايزال يعاني من نقص في القدرة التنافسية أمام المنتجات والمؤسسات الأجنبية.وأن الدولة فيها لم تقم بالدور الفعال لدعم القدرة التنافسية مقارنة ببعض الدول التي خطت خطوات معتبرة في هذا المجال كما هو الوضع في دول جنوب شرق آسيا(النمو الأسيوية).كما تجدر الإشارة إلى أن ما ساهم في ترسيخ تدني التنافسية في الجزائر هو ضعف العمل الجماعي على المستوى الاقليمي والدولي (المغاربي والعربي) في مختلف القطاعات سواء في التجارة البينية أو الاستثمارات البينية أو حتى في الجانب التكنولوجي ، مع العلم أن الجزائر لم تدرك بعد أن التنافسية هي نتاج الجهد الكبير والعمل المتواصل في مجالات تتطلب كثافة تكنولوجية ويد عاملة مؤهلة وبنية أساسية متقدمة .

كما يلاحظ قلة تنوع الصادرات الجزائرية ، تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الجزائر ، حيث يلاحظ هيمنة صادرات المحروقات منذ مدة طويلة معوقا أمام نمو الصادرات التحويلية ورفع قدرتها التنافسية مستقبلا.، إذ لا يتجاوز نسبة هذه الأخيرة الى إجمالي الصادرات الجزائرية 0.4% ، وتعتبر حصة الصادرات التحويلية في التجارة العالمية للمنتجات التحويلية من بين النسب الضعيفة في العالم والتي لا تكاد تذكر بينما تصل هذه الحصة 4.5% في أمريكا اللاتينية و13.5% في الصين و66 % في الدول الصناعية .

كما تسجل الدراسة أن تدني القدرة التسويقية للمنتجات الجزائرية ، تشكل حلقة هامة في عدم تمكين المنتجات والصناعات الجزائرية من النفاذ الى الأسواق العربية والدولية . وتواجه المنتجات الجزائرية معوقات عدة تخص أداءها التسويقي مما يحد من تنافسيتها التصديرية.

ويبقى ضعف البحث والتطوير في تنمية الصادرات الصناعية الهاجس الأكبر وراء ضعف القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية ، حيث يعاني هذا القطاع من ضعف الموارد المرصودة لتأسيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة.فبينما تنفق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي أزيد من 4% من ناتجها المحلي الاجمالي على قطاع البحث والتطوير ، لا يتجاوز إنفاق الجزائر 0.01% .ومن جهة أخرى لا يزال التفاعل ضعيفا بين مراكز البحث والصناعات والسوق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا . ويبقى الوصول الى التكنولوجيا كثيفة المعرفة بطريقة متواصلة أحد الوسائل الضرورية لتتمكن المؤسسات الصناعية من تحسين جودة منتجاتها وأساليب إنتاجها وتطوير منتجات جديدة .وهذا يستلزم بالأساس تفعيل دور الدولة ، بحيث لا يقتصر على النظرة التقليدية للاستثمار في الأصول المادية من بنى تحتية ومباني ومعدات وتجهيزات، بل يتعدى الى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعرفة ورأس المال البشري)، فبدون تكثيف الاستثمارات في هذه الأصول لن تتمكن الجزائرمن خلق نظم وطنية للابتكار قادرة على بناء قدرات تنافسية وطنية.كما أن الأدوار الجديدة للدولة يجب أن يكون لها دور قوي اقتصاديا وسياسيا و تنصب على تطبيق قواعد اقتصاد السوق والتصدي للضغوطات المفروضة من الخارج من جانب التنافسية لإيجاد مكانة مرموقة في السوق العالمية تمكن الجزائر من اقتسام المنافع والمكاسب وبالتالي الاندماج بسهولة فيه.

---

[1] – صندوق النقد العربي، القدرة التنافسية للاقصادات العربية في الأسواق العالمية، العدد 05، 1999، أبو ظبي، ص 170.

[2] – مرجع سابق، ص 171.

[3] – معهد التخطيط القومي، رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي "الجزء الأول "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 149، مارس 2001، ص 66.

[4] – صندوق النقدي العربي قدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، معهد السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 171.

[5] - Michael E..Porter , the competitive advantages of Nations , the free press , 1999 , p 3-6.

[6] - Ibid , pp.3-6.

[7] – دراسة " الانكتاد – 1995 " ، ص 4.

[8] – أشرف كمال عباس، تنافسية أهم الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 1991 – 1998، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، جامعة الزقازق، 2000، ج.م.ع، ص 158.

[9] – منى طعيمة الجرف، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام 1974، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995، ص ص : 72 – 77.

[10] – محمود حسن حسني، أساليب التخطيط التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص 46 – 47.

[11]– تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 7

[12] – تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 7.

[13] - Banque Mondiale , Rapport sur le développement industriel 2005-2006 , p48.

[14] -. Banque Mondiale , Rapport sur le développement industriel 2005-2006 ,op .cit p48

[15]B. Balassa (1965), Trade liberalization and revealed comparative advantage, *The Manchester School of Economicand Social Sudies*, n° 33, may.

[16] - المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التقرير الصناعي العربي 2008 ، ص 67.

[1717] -صندوق النقدي العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، ص 145

المراجع :

1– ابراهيم العيسوي، التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق، بحوث اقتصادية عربية،مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دار المستقبل العربي.

2–أحمد نصار، الندوة العلمية "نحو تعظيم فرص الاستثمار وتنمية المنتجات للتصدير، خلق الفكر التصديري وزيادة القدرة التنافسية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " الصندوق الاجتماعي للتنمية – جهاز المشروعات الصغيرة، القاهرة، نوفمبر 2001.

3– علي الدين هلال، بناء العدالة والنزاهة والمساءلة وسياسات التنمية الإدارية، ندوات ومؤتمرات أفاق جديدة في تقوية النزاهة . والشفافية والمساءلة الإدارية منظور استراتيجي وموسمي، ،2001 .

4– سوزان مسيحه، التنافسية الدولية ومعايير قياسها، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم الاقتصاد، 1996،

5– يوسف سعداوي، القدرة التنافسية ومؤشراته، ورقة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005،

6– برنامج الأمم المتحدة الانمائ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية،2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة.

7– منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الملتقى الإقليمي العربي حول " تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة من أجل مواجهة تحديات العولمة"، القاهرة، نوفمبر 2001.

8– معهد التخطيط القومي، التنافسية وتجربة الأردن، سلسلة جسر التنمية، الكويت، 2003، ص.

9– صندوق النقد العربي، القدرة التنافسية للاقصادات العربية في الأسواق العالمية، العدد 05، 1999، أبو ظبي، ص 170.

10- المركز الدولي للتجارة ، المنظمة العامية للتجارة ، قاعدة المعلومات ، ديسمبر 2010.
11- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التقرير الصناعي العربي 2008.
12-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، 2001 .
13-World Economics, The global Competitiveness Report 2009-2010,Geneva20 10
14-World Economics, The global Competitiveness Report 2010-2011,Geneva20 11
15-Evaluation Comparatives des performances industrielles ,Banque mondiale2006
16-Michael E..Porter , the competitive advantages of Nations , the free press ,1999
17- Abderrahmane Mebtoul , L'Algérie face aux défis de la mondialisation " Mondialisation et nouvelle culture économique" , OPU , Alger ,2002.